# علم القراءات وأثره في النحو العربي

## Science of Qiraat and its impact on the Arabic Syntax

**Dr. Muhammad Ismail**
*Assistant Professor, Arabic Department, NUML, Islamabad.*
*Email: ismail.numl@gmail.com*
*ORCID: https://orcid.org/0000-0002-2098-3599*

**Muhammad Shafiq**
*PhD Arabic Scholar, Arabic Deptt, NUML, Islamabad*
*Email: drshafiqnuml@gmail.com*
*ORCID: https://orcid.org/0000-0001-7431-3470*

**Hafiz Muhammad Sulaman**
*Research Scholar, Islamic Study Deptt, NUML, Islamabad*
*Email: hmsulemansalam@gmail.com*
*ORCID: https://orcid.org/0000-0001-8802-3079*

**ABSTRACT**
There is no doubt that the Qiraat (science of pronouncing in different ways) have received the attention of the Muslims since their first renaissance at the hands of the Holy Prophet and his great-dignified honorable companions to this day. A large number of Muslim scholars have dedicated to the service of this book, and they have spent their ages following every little and great effort to express this science, eventually, they registered in their books whatever the picture appeared in their mind after their deep study. So that their study became a pride of Muslims and a primary source for the scholars for their research and compiling the books.
The one who contemplates the Arabic linguistic lesson finds that the Arab lesson has been clearly affected by these books, so there is hardly a book in Arabic phonetics and their morphology and the like from a large number of readings and related issues that represented the rules that established the vocabulary of these sciences written by Muslim Scholars.
This study includes an introduction, three topics, and a conclusion
First topic: the concept of Qiraat
Second topic: the position of grammarians on Al-Qiraat Al-Quraniya
Third topic: Examples of the impact of Al-Qiraat Al-Quraniya on Arabic grammar
**Keywords:** Qiraat; Science; Impact; Syntax; Arabic; Concept; Scholars

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله الأطهار وصحبه الأبرار ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

مِمَّا لا شَكَّ فيه أن القراءات القرآنية حظيت باهتمام المسملين منذ نهضتهم الأولى على يد رسول الله ﷺ وصحابته الكرام إلى يومنا هذا، فلقد تجرد عدد كبير من علماء المسلمين لخدمة هذا الكتاب، وافنوا أعمارهم بتتبع كل صغيرة وكبيرة حول هذا العلم وسطروا كل ما جادت به عقولهم وأفكارهم في مؤلفات أصبحت مفخرة المسلمين ومضان الدارسين من بعدهم في الدرس والتأليف.

والمتأمل في الدرس اللغوي العربي يجد أن الدرس العربي قد تأثر تأثرا واضحا بهذه المؤلفات، إذ لا يكاد يخلو كتاب في أصوات العربية وصرفها ونحوها من جملة كبيرة من القراءات وما يتصل بها من مسائل مثلث القواعد والضبط التي أصلت ورفدت مفردات هذه العلوم التي سطرها علماء المسلمين.

تشتمل هذه الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة

**المبحث الأول**: مفهوم القراءات

**المبحث الثاني**: موقف النحاة من القراءات القرآنية

**المبحث الثالث**: أمثلة لأثر القراءات القرآنية في النحو العربي

الخاتمة: تشمل على أهم النتائج والتوصيات

**التمهيد**

الحمد لله الذي اختار من عباده أقواما شرفهم بحمل كتابه، وأوجب عليهم تجويده والعمل بما فيه، وأجزل لهم العطاء والرضوان على ذلك سبحانه من إله كريم وهاب فضل أهل القرآن على من سواهم.

وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة نتخلص بها من النزعات، ونعلو بها أرقى الدرجات، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، وصفيه وخليله، وخيرته من خلقه، القائل: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»[1].

اللهم صلّ عليه وعلى آله وصحبه، الذين حفظوا القرآن، وحافظوا عليه، وجودوه، وتدبروا معانيه، وعملوا بما فيه من أحكام، وتخلقوا بما فيه من آداب، فرضي الله عنهم، ورضوا عنه ﴿**أُولئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2] أما بعد...

فإن أفضل ما يشغل الإنسان به جوارحه كتاب الله الكريم، من حفظه وتجويده وتدبر معانيه، والعمل بما فيه، ليكون بذلك من أهل السعادة في الدارين. قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللهَ يَرْفَعُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَقْوَامًا، وَيَضَعُ بِهِ آخَرِينَ»[3] وهذه رفعة الدنيا في التمسك به والانقياد لأحكامه. وقال ﷺ: «الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ»[4]. وهذه رفعة الآخرة، فقد جمع القرآن بين سعادة الدارين.

**المبحث الأول: مفهوم القراءات**

**القراءات لغة:**

فهي جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر قرأ، يقال: قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنا، بمعنى تلا، فهو قارئ، والقرآن متلو[5]. جمع قراءة، ومعناها الجمع والاجتماع[6]. فالقراءة مصدر من قرأ يقرأ قراءة وقرآناً، فهو قارئ، وهم قراء وقارئون[7].، فالعالم بالقراءة يسمى مقرئاً وقارئاً، ومعناه العابد الناسك[8].

ومنه قول القائل: قرأت القرآن أي جمعت حروفه وضممت بعضها إلى بعض[9].

لكن ابن القيم لا يذهب إلى هذا القول بل يفرّق بين الجمع والقراءة؛ فالأولى من قري يقرى ومعناها الجمع والاجتماع، والثانية من قرأ يقرأ ومعناها الظهور. والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه مقدرًا محدودًا لا يزيد ولا ينقص ويدل عليه قوله: ﴿**إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ**﴾[10]، ففرّق بين الجمع والقرآن، ولو كان واحدًا لكان تكريرًا محضًا[11].

أن كلمة: القراءات اتخذت معنى اصطلاحيًّا مختلفًا عن المعنى اللغوي تبعًا لاستقلال المعنى الاصطلاحي للقرآن الذي أصبح علمًا على كلام الله المنزل على محمد وإن كان في اللغة مصدرًا مهموزًا على وزن فعلان بمعنى القرء أي: الجمع والضم[12].

ويلاحظ الباحث تأخر ظهور التعريف الاصطلاحي لعلم القراءات على الرغم من تقدّم هذا العلم وأهميته حيث إن أبا حيَّان الأندلسي المتوفى سنة 745هـ كان أول من عرّف علم القراءات في معرض تعريفه للتفسير حيث عرّفه بأنه: «كيفية النطق بألفاظ القرآن»[13]، وهذا التعريف أقرب إلى التجويد منه إلى القراءات.

ثم جاء بعده الزركشي المتوفى سنة 794هـ فعرّف القراءات بأنها: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفياتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما»[14].

وفي القرن التاسع الهجري ظهر أشهر تعريف لعلم القراءات علي يد شمس الدين ابن الجزري المتوفى سنة 833هـ حيث عرَّفه بأنه: «علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة»[15]، وزاد في إيضاح معناه شهاب الدين القسطلاني المتوفى سنة 923هـ حيث عرّف علم القراءات بأنه: «علم يُعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في اللغة، والإعراب، والحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل، والاتصال، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»[16].

وفي العصر الحديث عرّف الزرقاني القراءات بأنها: «مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفًا به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق الروايات والطرق عنه»[17]، وعاد عبد الفتاح القاضي إلى تعريف ابن الجزري فصاغه من جديد فقال: «علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية وطريق أدائها اتفاقًا

واختلافًا مع عزو كل وجه لناقله»[18].

ومثله فعل محمد سالم محيسن حيث أعاد صياغة تعريف ابن الجزري لعلم القراءات مع اختلاف يسير فقال: «علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها من تخفيف وتشديد، اختلاف ألفاظ الوحي في الحروف بعزو النقلة»[19].

أما الدكتور محمد بازمول فقد عرّف القراءات باعتبارها فنًّا مدونًا يقوله: «مجموع المسائل المتعلقة باختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في الحذف والإثبات، والتحريك والإسكان، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال من حيث السماع»[20].

ويتضح من خلال التعريفات السابقة أن «موضوع هذا العلم هو كلمات القرآن من حيث أحوال النطق بها وكيفية أدائها واستمداده من النقول الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى رسول الله غ»[21].

على أن التقييد بالصحيح والمتواتر يخرج الشاذ وما يلحق به مما يقوي القول باستبعاد هذين القيدين.

كما يلاحظ أن بعض التعريفات كتعريف ابن الجزري والقسطلاني ومحيسن كانت لعلم القراءات كفن مدون وليس للقراءات القرآنية. كما يتضح من خلال ما سبق أن تحديد الضابط الدقيق لمعنى القراءات يرتبط بأمور ثلاثة:

**أولها: التطبيق العملي والتلقي الشفهي** أمر أساسي في القراءات ولذا ركزت التعاريف على جانب الكيفيّة التي يؤدي بها القارئ.

**الثاني: الفرق بين القرآن والقراءات:** فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد غ، أما القراءات فهي اختلاف ألفاظ ذلك الوحي في الكتابة أو النطق،[22] وبالتالي فمواضع الاتفاق وهي كثيرة إنما هي قرآن، ومواضع الاختلاف منها ما يصح كونه قرآنًا إذا ثبت التواتر فيه، ومنها ما لا يصح أن يسمى قرآنًا؛ لكنه يدخل ضمن حدّ القراءات[23].

**والثالث: وجه الاختلاف بين القراءات:** وهو ما أشار إليه القسطلاني في تعريفه للقراءات حيث نص على الاختلاف في اللغة والإعراب، والحذف، والإثبات، والتحريك، والإسكان، والفصل والاتصال، وهيئة النطق والإبدال من حيث السماع[24].

**المبحث الثاني: موقف النحاة من القراءات القرآنية**

**المطلب الأول: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات:**

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "إن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخرَ، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة"[25].

تقول الدكتور خديجة الحديثي: "فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالَفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي"[26].

يقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[27].

وقد ذكرت الدكتور خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها[28].

وقد رفض الدكتور عبد العزيز الدليمي تعميم وإطلاق الحكم القائل: إن البصريين ردُّوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبِلوها على الإطلاق، فيقول في ذلك: "أما ما نقلوه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأن البصريين وحْدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم – فهو قولٌ غير سديد.

إن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، والحق أن كثيرًا من النحاة قد وقفوا من بعض القراءات موقفًا مجانبًا للصواب، ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين، فكما كان منهم بصريون؛ أمثال: المازني ت 209هـ، والمبرد ت 285هـ، والزجاج ت 310هـ، كان منهم أيضًا كوفيون؛ أمثال: الكسائي ت 189هـ، والفراء ت 207هـ، بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء؛ إذ نرى الفراء يتوقَّف في كتابه (معاني القرآن) مرارًا؛ ليقول: إن الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم"[29].

والباحث يتفق مع الدكتور عبد العزيز كل الاتفاق، ودليلي ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن الكسائي والفراء قد فتَحا للبصريين التالين لهما تَخْطئة بعض القراءات، بينما أغلق الكوفيون الذين خلَفوهما هذا الباب، وأن القارئ لكتاب سيبويه لا يجد تَخطئة واحدة لقراءة من القراءات مع كثرة ما استشهد منها، بل

إن سيبويه قد صرَّح بقَبولها جميعًا مهما كانت شاذَّة عن مقاييسه؛ حيث قال سيبويه: القراءة لا تُخالَف؛ لأنها السُّنة"، وأن الخليل شيخ سيبويه كان يَحترم القراءات ولا يَطعُن فيها[30].

**المطلب الثاني: موقف عيسى بن عمر الثقفي ت 149هـ:**

يقول القفطي: "يقال: إن أبا الأسود لم يضع من النحو إلا باب الفاعل والمفعول فقط، وإن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر وبوَّبه وهذَّبه، وسَمَّى ما شذَّ عن الأكثر لغات، وكان يَطعُن على العرب، ويُخطِّئ المشاهير منهم؛ مثل: النابغة في بعض أشعاره، وغيره[31].

يقول ابن الجزري: "قال أبو عبيد القاسم بن سلاَّم: كان من قرَّاء البصرة عيسى بن عمر الثقفي، وكان عالِمًا بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يُفارق قراءة العامة، ويَستنكره الناس، وكان الغالبَ عليه حبُّ النصب إذا وجد لذلك سبيلًا"[32].

يقول الدكتور محمود أحمد الصغير: "ولم يكن عيسى بن عمر أقلَّ من أبي عمرو جُرأةً في ردِّ هذه القراءات إذا لم تُوافِق مقياسه، فقد كان لعيسى منهج واضح أيضًا في النظر إلى لغات العرب"[33].

ويقول الدكتور محمود أيضًا: "وقد اعتقد الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه (رسم المصحف والاحتجاج به في القراءات) أن عيسى كان يَرتجل هذه الوجوه، ويقرأ بما يُوافق مذهبه النحوي من دون أثرٍ كما فعل ابن مِقْسَم العطار ت 354هـ، وذلك استنكره الناس عليه، والصحيح أنه كان يختار من المأثور ما يوافق مذهبه، ولعله وجد الفعل أقوى العوامل، فآثَر تقديره على غيره، فاختار مثلاً: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا**﴾[34] بالنصب، وله في أستاذه ابن مُحيصن السهمي قدوة وسبقٌ، فهذا أيضًا كان له اختيار مماثل، رغب عنه الناس. واختيار عيسى بعد هذا شذوذ اختيار، لا اختيار شذوذ؛ لأنه كان يقرأ بكثير من الوجوه التي كان عليها الأئمة المشهورون، أما استنكار الناس لاختياره، فيعود إلى خروجه على إجماعهم، وهو مصير كل مَن خالَفهم.. ولعل اختيار عيسى في القراءة يجلو لنا موقفه من القراءات النوادر، فهو يقبل منها ما يُوافق مذهبه، ويعتد به في بناء القاعدة النحوية، ولو كان مخالفًا للرسم، فهو يُجيز نصب (غير) من قوله تعالى: ﴿**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**﴾[35] على الاستثناء، ويُجيز منع صرْف (مصر) من قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا مِصْرًا**﴾[36] على إرادة مصر من الأمصار قياسًا على (هند)، ويقرأ قوله تعالى: ﴿**وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ**﴾[37] (قلوبِكم)، ورفَض قراءة (نُتَّخذ) بالبناء للمفعول من قوله تعالى: ﴿**مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ**﴾[38]، شأنه في ذلك شأن أبي عمرو بن العلاء الذي رفض القراءة مُعلِّلاً موقفه بقوله: لا يجوز(نُتَّخَذ)، ولو كانت لحذفت(من)الثانية، فقلت: (أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء)"[39].

**المطلب الثالث: موقف أبي عمرو بن العلاء ت 154هـ:**

يقول الدكتور محمد الحلواني: "وأول نحوي وقَفنا له على رأي في بعض القراءات هو أبو عمر بن العلاء، فقد ردَّ قراءة لمحمد بن مروان المدني، هي (هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم)، بنصب أطهر، وجعل (هن) صمير فصل لا إعراب له، فقال: احتبى ابن مروان في هذا باللحن"، وقرأ أبو جعفر وشيبة (ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون)، فعدَّ أبو عمرو قراءتهما لحنًا ظاهرًا؛ لأنهما نَصَبَا نائب الفاعل (قومًا)، وقال في قراءة الشِّجَرة بكسر الشين: يقرأ بها برابرة مكة وسودانها، ولا شك أن أبا عمرو لا يُنكر القراءة، إلا لأنه لا يَثِق بروايتها عن الرسول ﷺ، وكذلك حال النحويين الذين طعَنوا ببعض القراءات"[40].

**المطلب الرابع: موقف سيبويه ت 180هـ:**

تقول الدكتور خديجة الحديثي: "أما سيبويه شيخ النحاة البصريين الذين كانوا يُخضعون القراءات لأقيستهم وإجماعهم وأصولهم التي وضعوها، وإن كانت من القراءات السبع التي اعتُمِدت ونُقِلت نقلاً متواترًا عن الرسول ﷺ وصحابته رضي الله عنهم عند أكثر الباحثين – فلم يَعِب قارئًا، ولم يُخطِّئ قراءة، بل كان يذكرها؛ ليُبين وجهًا من العربية فيها، وليُقوِّي بها ما ورد عن العرب، وإن كانت القراءة من القراءات المفردة، لا يردها ولا يَصِفها بالشذوذ أو الخطأ، ولا يصف القارئ بالخطأ أو يَطعُن فيه، إنما يُحاول تخريجها على إحدى لغات العرب، وهو الذي يعتبر اللغات الواردة عن العرب فصيحة صحيحة، وليس المتكلم بها مخطئًا، فكيف يُخطِّئ القرَّاء وهم أئمة المسلمين وأعلامهم، وما قرؤوا به لا يُخالَف؟!"[41].

يقول الدكتور محمود نحلة: "وأُثِر عن سيبويه استشهاده بما عُرِف من بعدُ بالقراءات الشاذة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، فإذا خالفت القراءة القياس، أعرض عن ذكرها، وتجنَّب الإشارة إليها، أو ذكرها وذكَر رأي بعض أساتذته فيها دون تعقيبٍ منه، ومن ذلك أنه لم يذكر قراءة ابن عامر: (كن فيكون) بالنصب، وكذلك فعل في قراءة حمزة: ﴿**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ**﴾[42] بجر الأرحام عطفًا على الضمير دون إعادة الجار؛ لأن المضارع في الأولى لا ينصب عنده بالفاء في الأمر إلا إذا كان جوابًا له، ولأنه لا يجوز في الثانية عنده العطف على الضمير المجرور (محلاً) إلا بإعادة الجار"[43].

**المطلب الخامس: موقف الفراء من القراءات 207هـ:**

المتتبع للفراء ومنهجه في تناوُل القراءات، يجد أنه قد ظهرت عنده ثلاث صور: الأولى: قَبول القراءة، والثانية: ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى، والثالثة: رد القراءة بسبب شذوذها، وما يترتب عليها من معنًى فاسد للآية.

**الصورة الأولى: قَبول القراءة:**

ومثل ذلك: قوله تعالى: ﴿**فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ**﴾[44] يقول الفراء: "فآدم مرفوع و(كلمات) في موضوع نصب، وقد قرأ بعض القرَّاء: (فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ)، فجعل الفعل للكلمات، والمعنى – والله أعلم – واحد؛ لأن ما لَقِيك فقد لقِيته، وما نالَك فقد نِلْتَه"[45].

فالفراء يحكي هذه القراءة وهي قراءة الإمام ابن كثير المكي، ويُوجِّهها توجيهًا لغويًّا لطيفًا على الرغم من أنها مخالفة لقراءة السبعة[46].

**الصورة الثانية: ترجيح إحدى القراءتين على الأخرى:**

وذلك كأن يحكي القراءات في الموضع الواحد، ثم يأتي بما يحتج به على كل قراءة على حِدَة، ثم يُرجِّح بعض هذه القراءات على غيرها بقوله: "وهو أجود الوجهين"، أو بقوله: "وإنه لأحب الوجهين إليّ"، أو يقول: "اخترنا الرفع"[47].

ومثل ذلك كلامه على القراءات في كلمة (أماني) من قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ**﴾[48].

يقول الفراء: "فالأماني على وجهين في المعنى، ووجهين في العربية، فإن من العرب مَن يُخفف الياء، فيقول: "إلا أمانيَ وإن هم"، ومنهم مَن يُشدِّد، وهو أجود، وكذلك ما كان مثل أُضحية وأُمنية، ففي جميعه الوجهان: التخفيف، والتشديد"[49].

فالفراء هنا قد رجَّح قراءة التشديد على قراء التخفيف، وإن كان قد قبِلهما جميعًا.

**الصورة الثالثة: رد القراءة بسبب شذوذها، وما يترتب عليها من معنًى فاسد للآية:**

وفي هذه الصورة ردَّ الفراء بعض القراءات وضعَّفها، ويُعلل ذلك الدكتور محسن هاشم بقوله: "وهذا فيما يبدو لي نابع من خَللٍ منهجي اعتمده النحاة، أدَّى بهم إلى الوقوع في شَرَكٍ خطير، ومزلقٍ كبير؛ نتيجةً لإنزال القرآن الكريم أعلى وأرقى نصٍّ عربي وصَل إلينا سليمًا من التصحيف، مُنزهًا عن التحريف، وتبعًا له قراءاته – أنزلوها على قواعدهم العقلية ومناهجهم المنطقية، فترى أحدهم يَحتج بقول شاعر مجهول، ويترك الأخذ عمن نقَل عن رسول الله ﷺ"[50].

يقول الفراء: "وقوله: ﴿**وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ**﴾[51]، وكان بعضهم يقرأ: (وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم)، فيَرفع القتل إذا لم يُسمَّ فاعلُه، ويرفع (الشركاء) بفعلٍ ينويه كأنه قال: زيَّنه لهم شركاؤهم، وفي بعض مصاحف الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عند الأولين، فينبغي أن يقرأ (زُيِّن)، وتكون الشركاء هم الأولاد؛ لأنهم منهم في النَّسَب والميراث، فإن كانوا يَقرؤون (زَيَّن)، فلست أعرف جِهتها، إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عشايا، ثم يقولون

في تثنية الحمراء (حمرايان)، فهذا وجه أن يكونوا قالوا: (زَيَّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايهم)، وليس قول من قال: إنما أرادوا مثل قول الشاعر:

فزَجَجْتُها مُتمكنًا = زجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

بشيءٍ، وهذا مما كان يقوله نحويو أهل الحجاز"[52].

وقال أيضًا: "وليس قول مَن قال: (مخلف وعدَه رُسُلِه)، ولا (زُيِّن لكثير من المشركين قتْلُ أولادَهم شركائهم) بشيءٍ، وقد فُسِّر ذلك، ونحويو أهل المدينة ينشدون:

فزَجَجْتُها مُتمكِّنًا = زَجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

قال الفراء: باطل، والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مَزاده"[53].

يقول الدكتور محسن هاشم منتقدًا الفراء في توجيهاته: "لا بد من الإشارة إلى أن القراءة التي لم يعدها الفراء بشيءٍ، وأبطَل ما رُوِي من شواهد العربية على منوالها مما تشهد القراءة لصحته، ولا أقول العكس – هي قراءة الإمام الحافظ الثَّبت التابعي عبد الله بن عامر اليَحْصُبي الدمشقي، وقراءته كما هو معلوم من القراءات السبع المتواترة التي أجمع عليها المسلمون، وهذا من الفراء غير مقبول ولا معقول"[54].

لكن الدكتور شوقي ضيف يَلتمس الأعذار للفراء وكل مَن اقتفى أثرَه في رد بعض القراءات المعتمدة؛ فيقول: "فالفراء وأمثاله – ممن يرد بعض القراءات التي لا تعدو حروفًا معدودة – لم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقص، وإنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت"[55].

**المطلب السادس: موقف الأخفش الأوسط ت 215هـ:**

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: "ولأبي الأحسن الأخفش آراء من هذا القبيل، فربما نعَت لغة القراءة بالشذوذ، كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في ﴿**آمن السفهآء**﴾، ﴿**سوآء عليهم أأنذرتهم**﴾، قال: كل ذلك يَهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب، إلا شاذًّا، ونعَت بالشذو أيضًا قراءة مَن قرأ: ﴿**اشتَرَوِا الضلالة**﴾"[56].

يقول الأخفش الأوسط: "أما قوله: ﴿**أَنُؤْمِنُ كَمَآ آمَنَ السُّفَهَآءُ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفهآءُ**﴾، فقد قرأهما قوم مهموزتين جميعًا، وقالوا: ﴿**سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ**﴾، وكل هذا ليس من كلام العرب إلا شاذًّا، ولكن إذا اجتمعت همزتان شتَّى، ليس بينهما شيء، فإن إحداهما تُخفَّف في جميع كلام العرب إلا في هذه اللغة الشاذة القليلة". وقال أيضًا: "وقد قرأ قوم وهي لغة لبعض العرب: ﴿**اشْتَرَوِا الضَّلاَلَةَ**﴾، لَمَّا وجَدوا حرفًا ساكنًا قد لقِي ساكنًا، كسَروا كما يَكسرون في غير هذا الموضع، وهي لغة شاذَّة". فالأخفش حكم بالشذوذ على قراءة من كسر الواو؛ لئلا تلتقي مع الساكن الآخر في الفعل (اشتروا)، وقد علَّل ردَّه القراءةَ بقوله:

"فإذا كان ما قبلها – أي الواو – مفتوحًا، لم يكن بُدٌّ من حركة الواو؛ لأنك لو ألقيتَها، لم تَستدل على المعنى؛ نحو: ﴿**اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ**﴾، وحَرَّكتَ الواو بالضم؛ لأنك لو قلتَ: "اشْتَرَا الضلالة"، فألقيتَ الواو، لم تَعرِف أنه جمعٌ، وإنما حرَّكتها بالضم؛ لأن الحرف الذي ذهب من الكلمة مضموم، فصار يقوم مقامه". علَّل الأخفش في نصه السابق ردَّه القراءة، وذكر أن التاء التي قبل الواو طالَما أنها مفتوحة، فليس هناك مَفرٌّ من تحريك الواو وعدم تسكينها، وأن حذف الواو سوف يُخِل بالمعنى، فيَختلِط المفرد بالجمع، فإذا قلت: (اشتَرا الضلالة)، لم يَدرِ المتكلم أهو مفرد أم جمع[57].

**المبحث الثالث: أمثلة لأثر القراءات القرآنية في النحو العربي**

سأبين فيما يلي أمثلة توضح مدى تأثير القراءات القرآنية في وضع القواعد والأسس النحوية وفي اختلاف النحاة، فنحن اذا ما تتبعنا ما ورد في المراجع النحوية من القراءات وما دار حولها من آراء و قواعد تبين لنا الأثر الذي خلفته القراءة في القاعدة النحوية وبنائها، ولإيضاح هذه الحقيقة أقول: إن القراءات قد اتخذت في تأثيرها في القواعد النحوية خمسة مظاهر هي:

1- قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة أو شاركت في بناء تلك القواعد.

2- قراءات أُيدت بها قاعدة نحوية.

3- قراءات ردت بها قاعدة نحوية.

4- قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة.

5- قراءات تولدت عنها طرائف نحوية.[58]

وفيما يلي أمثلة لكل مظهر من هذه المظاهر تبين مدى تأثير القراءات على المظاهر الخمسة.

**أولا: قراءات تولدت عنها قواعد نحوية مختلفة، أو شاركت في بناء تلك القواعد:**

وهذه القراءات التي نتجت منها قواعد أو شاركت في بنائها لا نستطيع حصرها؛ لأن هذه القراءات وهذه القواعد من الكثرة بمكان. مما يدل دلالة واضحة على أن القراءات كان لها أثر كبير في تقعيد كثير من القواعد التي لم تكن موجودة قبل القراءة أو أسهمت بقوة في بناء هذه القاعدة.

ولقد كانت القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها أو عملت على هذا البناء ابتداء قواعد متنوعة بالنسبة لأصحابها، فمنها القواعد العامة التي لم تنسب إلى شخص أو مذهب، ومنها ما نسب إلى مذهب معين أو إلى شخصية معينة.

فمن القواعد التي أسهمت القراءات في بنائها وهي قواعد عامة ما يلي:

1- قاعدة نصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية بعد الرجاء، حملا للرجاء على التمني.

وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة حفص لقوله تعالى: ﴿**لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ**...﴾[59] ((بنصب ((أطلع)) كما أخذت كذلك من قول القائل:

علَّ صُروفَ الدّهرِ أو دُولاتُها تدلُّنا اللَّمَّةُ من لَماتها[60]

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتِها

بنصب تستريحَ بعد الفاء، وقد منع البصريون ذلك وتأولوه بما فيه بُعْد[61] وأقره الفراء[62] وهو الصحيح لثبوت ذلك في القرآن[63] في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى**﴾[64].

2- قاعدة حكم الفعل المضاع المقترن بالفاء أو بالواو إذا ولي فعل الشرط وجوابه، وجواز رفعه على الاستئناف أو جزمه على العطف أو نصفه بإضمار أن.

أخذت هذه القاعدة من القراءات التي قرئ بها قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾[65] فقد قرأ ابن عامر وعاصم من السبعة برفع ((فيغفر)) كما قرأ غيرهم بالجزم[66]، وقرأها ابن عباس رضي الله عنهما بالنصب[67]، وهي قراءة شاذة، كما أخذت من قوله تعالى: ﴿**مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ**﴾[68] قوله: (ويذرهم) حيث قرئ بالوجوه الثلاثة[69].

وقد أسهمت هذه القراءات في بناء هذه القاعدة مع قول النابغة[70]:

فإنْ يهلكْ أبو قابوس يهلكْ ربيعُ النّاسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذ بعدهُ بجَنابِ عَيْشٍ أجَبّ الظّهْرِ ليسَ لهُ سَنَامُ

بالوجوه الثلاثة في الفعل ((ناخذ))[71]

ومن القواعد التي بنيت من القرآن ابتداء ما يلي:

3- قاعدة نصب أو رفع الفعل المضارع الواقع بعد أن المخففة من الثقيلة والمسبوقة بفعل من أفعال الرجحان.

أخذت هذه القاعدة من قوله تعالى: ﴿**وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾[72] فقد قرأها أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع ((تكونُ)) كما قرأها غيرهم بالنصب[73].

4- قاعدة جواز الوقف على الاسم المنقوص بإثبات الياء.

أخذت هذه القاعدة من قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿**وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾[74] أي بإثبات الياء وقفا.

ومن القواعد المذهبية التي بنيت من القراءة ما يأتي:

1- قاعدة معاملة ((ثم)) كالفاء والواو في نصب الفعل المضارع بعد فعل الشرط.

فكما يقال مثلا: إن تعمل الخير وتحسن إلى الفقراء وأن نعمل الخير فتحسن إلى الفقراء يثبك الله. بنصب الفعل (تحسن)) فكذلك يقال: إن تعمل الخير ثم تحسن إلى الفقراء يثبك الله، وذلك بنصب الفعل المضارع بعد ثم، فقد بنى الكوفيون هذه القاعدة على قراءة الحسن لقوله تعالى: ﴿**وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ**﴾[75] – وهي قراءة شاذة – بنصب الفعل المضارع ((يدرك))[76].

5– قاعدة إعمال ((إن)) المخففة من الثقيلة إعمال ((إن)) الثقيلة.

وهي قاعدة بناها البصريون من قراءة نافع وابن كثير لقوله تعالى: ﴿**وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ**﴾[77] بإسكان النون مخففة[78]. وقد تبنى قاعدة مشتركة بين البصريين والكوفيين من القراءة. وذلك مثل قاعدة إعمال ((إن)) عمل ليس، إذا دخلت على الجملة الإسمية، فهذه قاعدة بناها الكسائي على قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾[79] بتخفيف إن، ونصب عبادا وقد وافقه عليها معظم الكوفيين وطائفة من البصريين[80].

"وأما القواعد الشخصية التي ارتآها أشخاص معينون ونسبت لهم فإن النحاة قد اعتمدوا كثيرا على القراءات في بناء وتأسيس مثل هذه القواعد. ولعل السبب في إقبال هؤلاء على القراءة يستوحونها قواعدهم كون كثير منهم قد جمع بين الاشتغال بالقراءات من ناحية والاهتمام بالنحو من ناحية أخرى، فكانت بذلك طبقة من القراء النحويين أمثال عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء وأبي الأسود الدؤلي والكسائي والخليل ولم يكن اعتماد النحوي على القراءة في بناء قاعدة شخصية مرتبطا بمذهبه الذي ينتمي إليه، بل كان أحيانا وهو ما نعنيه في هذا الباب يختص بالقاعدة التي يرتئيها مستندا إلى القراءة التي يعتقد فيها بأنها ما قد رآه بل إن من النحاة الذين اعتمدوا على القراءة في بناء قواعدهم من لم ينتم إلى مدرسة أو مذهب معين كابن هشام أو من كان ينسب إلى مدرسة ما ولكن قد اتسم باستقلال الشخصية كابن مالك"[81].

وعلى ذلك نقول إن القواعد الشخصية التي بنيت على قراءات مختلفة من الكثرة بما يجعلنا لا نستطيع حصرها في هذا المكان غير أنني أعرض أمثلة منها:

6– قاعدة تأنيث الفعل للفاعل بإلا في النثر: جوز النحاة مثل هذا في الشعر اعتمادا على قول الشاعر:

ما برِئَتْ من رِيبَةٍ وذمّ  في حَرْبِنَا إلا بَنَاتُ العَمّ [82]

ولم يجوزه أحد في النثر إلا ابن مالك، وقد اعتمد في ذلك على قراءة قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً**﴾[83] وقوله كذلك: ﴿**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾[84] برفع ((صحيحة)) و ((مساكن))[85].

7– قاعد العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.

فهذه القاعدة وهي مع كونها قاعدة من قواعد المذهب الكوفي إلا أنها قد ارتئيت كذلك من قبل شخصيتين بصريتين وهما يونس والأخفش وقد اعتمدا في رأيهما على ما اعتمد عليه الكوفيون وهو قراءة قوله تعالى: ﴿**تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ**﴾[86] بجر كلمة الأرحام بدون إعادة الخافض معها[87].

8- جواز حذف المبتدأ المقترن بالفاء بعد الشرط.

بناها ابن مالك على قراءة طاووس لقوله تعالى: ﴿**وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ**﴾[88] (قل أصْلَحْ لهم) أي اصلح لهم فهو خير على اعتبار أن الأمر في الآية الكريمة قد تضمن معنى أداة الشرط[89].

9- مجيء ((إلى)) زائدة للتوكيد.

رآها الفراء واستدل لها بقوله تعالى: ﴿**فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ**﴾[90] في قراءة من فتح الواو من الفعل ((تهوى))[91].

وقد قيل: إن الفعل قد ضمن معنى ((تميل)) فلا زيادة[92] كانت هذه أمثلة لقواعد كانت القراءات سببا في بنائها أو شاركت في بنائها.

**ثانيا: قراءات أُيِّدَتْ بها قاعدة نحوية**

لم يقتصر أثر القراءات في القاعدة النحوية على بناءها أو استنتاجها منها بل تعداه كذلك إلى تأييد القاعدة وتثبيتها، فقد كان العلماء يلقون بآرائهم وقواعدهم يتلمسون لها ما يستطيعون الحصول عليه من أدلة وشواهد من القرآن الكريم أو الحديث أو الشعر والنثر، وبمقدار ما يكون عليه دليل القاعدة من قوة وصحة تكون عليه القاعدة من الثبات والصحة كذلك ولقد كانت القراءات مجالا واسعا للأئمة والعلماء وجدوا فيها من الأدلة ما يتسع لقواعدهم ونظرياتهم سواء منهم البصريون أم الكوفيون أم الشاميون، إلا أن الكوفيين ظلوا في هذا المجال أسبق من غيرهم- سواء على مستوى الأفراد أو المدارس أو المذاهب- ومن القواعد التي حظيت بتأييد القراءات لها ما يأتي:

1- حذف المضاف إليه مع (قبل وبعد)) دون نيته لا لفظا ولا تقديراً.

وقد أيِّدت بقراءة قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾[93] بتنوين كلمتي: ((قبل وبعد)) على اعتبار أنهما قد قطعتا عن الإضافة لفظا ومعنى وهما في هذه الحالة نكرتان لتنوينهما[94].

2- الاسم المقترن بأل والمعطوف على منادى.

وذلك مثل: يا محمد والغلام، وفي مثل هذا المعطوف يجوز الرفع عطفا على لفظ ((محمد))، ويجوز فيه النصب مراعاة لمحله.

وقد أُيّد وجه النصب بقراءة السبعة لقوله تعالى: ﴿**يَاجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾[95] كما أيد الرفع الطير بقراءة اختارها الخليل وسيبويه[96].

3- صرف الممنوع من الصرف لإرادة التناسب.

أيدت هذه القاعدة بقراءة نافع والكسائي من السبعة بالتنوين وصلا لقوله تعالى: ﴿**سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا**﴾[97] صرف لمناسبة اقترانه بكلمة(أغلالا)وهي مصروفة كما أيدت بقراءة الأعمش لقوله تعالى: ﴿**وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا**﴾[98] بصرف يغوث ويعوق وهمايحتويان على سبب المنع من حيث علميتهما ووزن الفعل فيهما، وذلك لمناسبة(نسرا) وهي كلمة منونة[99].

4- رفع الفعل المضارع الدال على الحال بعد ((حتى)).

أيدت هذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿**وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ**﴾[100] وذلك برفع الفعل المضارع لدلالته على الحال، وذلك حسب قراءة نافع[101].

5- نصب الاسم المشغول عنه، إذا لم يقم سبب لوجب نصبه أو رفعه.

أيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى: ﴿**جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ**﴾[102] بنصب جنات، كما أيدت هذه القاعدة بقول الشاعر:

فارسا ما غادروه مُلحما غير زميل ولا نَكْسٍ وَكِلْ [103]

6- قد تحذف الصفة ويبقى موصوفها.

قد استدل النحاة لهذه القاعدة بقوله تعالى: ﴿**يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**﴾[104] فالسفينة موصوفة، وقد حذفت صفتها وهي كلمة ((صالحة)) أي أخذ كل سفينة صالحة غصبا، وقد أيد وجود الحذف وصحته بقراءة ﴿**وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ** ((صالحة)) **غَصْبًا**﴾.[105]

7- قاعدة إتيان ((مع)) اسما: استدل عليها سيبويه في حكايته:

ذهبت من معه، كما استدل على ذلك بتنوين هذه الكلمة إذ يقال: ((معا)) وقد أُيدت هذه القاعدة بقراءة قوله تعالى: ﴿**هَذَا ذِكْرُ مَنْ مَعِيَ**﴾[106].

8- قاعدة إلحاق الفعل بعلامتي التثنية والجمع إذا كان فاعله مثنى أو مجموعا، والمعروف أن الفعل إذا أسند للفاعل المثنى أو المجموع جرد من علامتيهما.

فيقال:جاء المحمدون وجاء المحمدان، ولا يقال جاؤوا أو جاءا، وقد أجاز جمع من النحاة مثل هذا التركيب ونسبوه إلى لغة طي[107]وقداستدلوا عليه بأدلة كثيرة منهاقول الرسولﷺ:(يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)[108] ومنها قول الشاعر:

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل[109] (1)

كما استشهد لها كذلك بالقرآن الكريم وذلك في قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[110]، وقد أيد ابن مالك الوجه بقراءة الحسن ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ﴾[111] حيث قال في ذلك: وفي قراءة الحسن شاهد للغة (أكلوني البراغيث)[112].

9- مجيء ((أن)) بمعنى ((لعل)) قد تكون أن مفتوحة الهمزة بمعنى لعل كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[113].

وقد أيدت هذه القاعدة بقراءة هذه الآية هكذا ﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ لعلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[114] وقد رأى هذا الرأي الخليل بن أحمد وأيده فيها الزجزج ورده الفارسي، إذ قال: التوقع الذي في لعل ينافيه الحكم بعدم إيمانهم))[115].

10- قاعدة تقدم الحال على صاحبها المجرور

واستدل لهذه القاعدة بقراءة من قرأ قوله تعالى: ﴿**وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ**﴾[116] بنصب مطويات، وبقراءة تعالى: ﴿**وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا**﴾[117].

وفي ذلك يقول الأشموني: "واستدل المجيز بقراءة من قرأ الآيتين بنصب" مطويات، وخالصة[118].

وغير ذلك من القواعد التي ساهمت القراءات في بنائها.

**ثالثا: قراءات ردت بها قاعدة نحوية**

لم تقتصر مهمة القراءات على توليد القاعدة النحوية أو دعمها وتأييدها بل كانت في بعض الأحيان ناقضا لهذه القاعدة ودافعا لها، فقد اعتمدت بعض المذاهب كما اعتمد بعض النحاة على القراءات في نقض ما قد يرى غيرهم من آراء لم تنل موافقتهم أو تأييدهم فنراهم قد اتخذوا من القراءة دليلا عكسيا على صواب ما يرون وخطى ما يراه غيرهم. فيمن ذلك ما يلي:-

1- قاعدة بناء (حيث) على الضم وعدم إعرابها

وقد نقضت هذه القاعدة بجواز إعرا بها في ذلك على قراءة من قرأ (حيثِ) بالكسر في قوله تعالى: ﴿**سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[119].

2- قاعدة إضافة الزمن المبهم إلى فعل معرب أو جملة إسمية، ووجوب إعرابه عند البصريين.

وقد نقض هذا الوجوب بقراءة نافع لقوله تعالى: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[120] بفتح يومَ. وقراءة غير ابن كثير وأبي عمرو من السبعة ولقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا**﴾[121] بالفتح كذلك[122] ((ونستطيع كذلك أن نعتبر من هذا النوع كل قراءة اعتمد عليها النحاة وترتب عليها استثناء

من عموم أو حكم معلوم كقاعدة تأنيث الفعل للفاعل المنفصل بإلا في النثر، وهي من القواعد التي اختص بها ابن مالك ونقض حصر النحاة لهذا التأنيث في الشعر فقط حيث استطاع بقراءة قوله تعالى: ﴿**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً**﴾[123] بالرفع، وقوله تعالى أيضا ﴿**فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ**﴾[124] أن ينقض هذا الحصر وينشئ في الوقت نفسه قاعدة أخرى))[125].

**رابعا: قراءات ترتبت عليها وجوه إعرابية في الآية الواحدة**

كانت القراءات أحيانا سببا في اختلاف النحاة في توجيه الآية القرآنية من حيث إعرابها، ومن ذلك ما يلي:-

1- قراءة عيسى بن عمر لقوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلٌّ فِيهَا**﴾[126]. وقد وقف النحاة من إعراب ((كلا)) المواقف التالية:

فيرى الفراء والزمخشرى أن (كلا)) توكيد لاسم ((إن))، ويرى ابن مالك أنها حال من الضمير المستقر في الجار والمجرور المرفوع، ويعارض ابن هشام في مغني اللبيب هذين الإعرابيين ثم يقول والصواب أنها بدل وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا للإحاطة. ولم يقتصر ابن هشام على إبداء رأيه في إعراب كلا، بل نراه يضعف رأي ابن مالك في إعرابه السابق من ناحيتين وهما:

1- تقديم الحال على عامله الظرف.

2- قطع ((كل)) عن الإضافة لفظا وتقديرا لتكون نكرة وبالتالي يصح أن تكون حالا.[127]

2- قراءة ابن أبي عبلة لقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ**﴾[128] بنصب قلبه- وهي قراءة شاذة- وقف النحاة في إعراب هذه الكلمة ويرى مكي ابن أبي طالب أنها تمييز، ويضعفه ابن هشام، ويعربها تشبيها بالمفعول به، أو بدلا من اسم ((إن))[129].

3- قراءة قوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا اتَّخَذْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَوَدَّةَ بَيْنِكُمْ**﴾[130] برفع ونصب ((مودة)) وقد ترتب على هاتين القراءتين ما يلي:

أ- إذا قرئت ((مودةٌ)) بالرفع كانت ((ما)) اسم موصول بمعنى الذين وهي اسم ((إن)) والمعنى: إن الذين اتخذتموهم أوثانا من دون الله مودة بينكم.

ب- ومن قرأ (مودة) بالنصب كانت (ما) كافة، (وأوثانا) مفعولا به أول، و(مودة) مفعولا به ثانيا. أو مفعول لأجله.[131]

**خامسا: قراءات تولدت عنها طرائف نحوية**

لقد استحدثت القراءات القرآنية بعض الغرائب النحوية التي بعدت عن المالوف بين الناس وهذا يعنى أن القراءة قد نتجت عنها قاعدة غير مألوفة أو شائعة، ولعل ذلك من الأسباب التي جعلت القواعد النحوية أكثر من أن تحصر، كما أنها من الأسباب التي جعلت بعض النحاة يقولون تلك العبارة المشهورة: عجبت لنحوي يخطئ، بمعنى أن مجال الكلام وتعدد الوجوه في القول الواحد له من القواعد ما يبرره ويصححه دون أن يستطيع أحد تخطئته طالما أن له ما يؤيده من صريح القول ومأثوره[132]. ومن أمثلة القراءات التي تولدت عنها مثل هذه الغرائب ما يلي:-

1- إهمال ((أن)) الناصبة للمضارع وحملها على ((ما)) المصدرية، المعروف ان (ان)) حرف ناصب ينصب الفعل المضارع إذا ما سبقه كقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**﴾[133]. ويرى بعض النحويين اهمالها وحملها على ((ما)) المصدرية ورفع الفعل المضارع وقد أيدت هذه الوجحة بقراءة ابن محيصن لقوله تعالى: ﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[134] وذلك برفع ((يتم)) على اعتبار أن ((ان)) مصدرية فقط ولا عمل لها كما بدت هذه القاعدة بقول الشاعر[135]:

أن تقرآن على أسماءَ ويحكُما  منِّي السَّلامَ وأن لا تُشعِرَا أحداً[136]

والبيت لم يعرف قائله، فلذلك فإنه لا يقارن بالآية فتظل القراءة هي المؤيد الوحيد الصحيح ولقوي لهذه القاعدة.

2- النصب بأن المضمرة في غير المواضع المقررة لذلك.

ويعد هذا النصب غريبا ولم يؤيد من كلام العرب إلا بالقليل المأثور كقول الشاعر:

ألا أيُّهذَا الزَّاجِرِي أحْضُرَ الوَغَى  وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وكقولهم: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، وقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك. كما أيدت كذلك بقراءة النصب للفعل ((فيدمغَه)) من قوله تعالى: ﴿**بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ**﴾[137].

3- جر ((لات)) للزمان: والمعروف أن ((لات)) تنصب ما بعدها ولكن الفراء يرى أنها قد تجر الزمان الواقع بعدها[138] (3) وقد اعتمد في هذا القول على من قرا قوله تعالى: ﴿**وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ**﴾[139] بجر لفظ (حين) ولا يخفى ما في ذلك من الغرابة والخروج عن المألوف في مثل هذا اللفظ.

4- معاملة ((لم)) الجازمة معاملة: ((لن)) الناصبة ونصبها للفعل المضارع بعدها[140] والمعهود عن ((لم) أنها تجزم الفعل المضارع بعدها، وقد ذكر بعض النحويين أنها تنصب كـ(( لن))[141] وقد بنيت هذه الوجهة من قراءة قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ**﴾[142] نبصب الفعل المضارع، وفي ذلك من الغرابة ما يغني عن ذكره، الأمر الذي جعل ابن هشام يتعقبه بقوله: ((و فيه نظر إذ لا تحل لن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل

الشيء على ما يحل محله)[143] وقد خرجت هذه القراءة على أن الفعل مؤكد بالنون المخففة يفتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت[144].

5- نصب الفعل لامضارع بعد الحصر اذا كان مقترنا بالفاء[145] وقد أخذت هذه القاعدة من قراءة قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ**﴾[146] بنصب الفعل المضارع لاقترانه بالفاء ووقوعه بعد إنما الحاصرة، ولم يتوفر في هذه الآية ما يبرر نصب المضارع بالشروط والحالات التي عهد نصبه عليها إذا اقترن بالفاء.

وبذلك يتضح لنا أن مجال القراءة كان أوسع من أن يستدل بها على قاعدة مشهورة بل تعداه إلى بناء وتأييد قواعد تعتبر في حقيقتها من الغرابة بمكان، ولقد كان من القراءات كذلك ما تبدو في ظاهرها مخالفة للقواعد النحوية وهي في واقعها ليست بغريبة، وقد كانت أيضا سببا في الجدل والنقاش حولها، فلقد كان للنحويين إزاءها مواقف متعددة ويختلفون فيما بينهم حتى سجلت لهم قراءات كثيرة دار حولها نقاش عريض، مما يدل على أنهم بالفعل يقضون أوقاتهم للنظر فيها[147] ومن هذه القراءات التي لسيت فيها غرابة ولكنها تبدو كذلك ما يلي:

1- قال تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[148] قرئت هذه الآية بوجهين:

أحدهما: ما تقدم، والآخر بنصب ((هذين)) بالياء حسب رأي بعض النحاة ولعل القراءة الثانية لا خلاف في توجيهها لأن ((هذين) اسم ((إنّ)) واللام مؤكدة، وساحران خبر، ولكن القراءة الأولى وهي تخفيف ((إن)) ورفع ((هذان)) هي القراءة التي دار حول توجيهها خلاف كبير بين النحاة، ومما قيل في توجيهها:

1- ((إن)) بمعنى نعم و (هذان) مبتدأ، ويضعفه وجود اللام مع الخبر.

ب- (إن) مخففة واسمها ضمير الشأن محذوف ويضعف هذا أن "إن مكسورة الهمزة لا تخفف ويضمر اسمها، لأن الحذف لا يتناسب مع ما سبق للتأكيد.

ج- وقيل كذلك إن هذا الاستعمال جار على لغة بلحارث بن كعب التي تستعمل المثنى بالألف في كل حالاته.[149]

2- قال تعالى: ﴿**مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ**﴾[150]

وهذه: الكلمة ((يأمركم)) من الآية الكريمة فيها قراءتان، الأولى: برفع الفعل المضارع، والأخرى: بنصبه، قال ابن هشام ((فأما قراءة الرفع فهي على الاستئناف وقطع الفعل عما قبله، والفاعل ضمير مستتر يعود

((لله وللرسول)) و ((لا)) نافية، وأما قراءة النصب فيعتبر النصب هنا على عطف الفعل ((يؤتيه)) و ((لا)) زائدة ومؤكدة: وقيل إنه معطوف على الفعل ((يقول)).[151]

إلى غير ذلك من الأمثلة التي لا يتسع المجال لسردها من الأمثلة التي تبين ما للقراءات من أثر في النحو العربي كافية، ولا أدل على تأثير القراءات في النحو مما نراه من مؤلفات لعلماء النحو والقراءات ككتب إعراب القرآن وكتب الاحتجاج للقراءات متواترها وشاذها، وما ألف من كتب للدفاع عن القراءات التي ردها النحاة وكذلك ما نجده مدونا في كتب التفاسير التي تهتم بهذا الجانب وتعطيه جل اهتمامها. ولعلي أكون بهذا الجهد المقل المتوضع قد أسهمت في إيضاح أثر القراءات في علم النحو، وإن قصرت فعزائي إني بذلت وسعي وطاقتي.

**الخاتمة**

وفي ختام هذا البحث، إن الأجيال الـــمسلمة في حياتنا اليوم في أمس الحاجة إلى علم القراءات لتوجيه مسيرتها المهتدية بكتاب الله والقائمة على حفظه ودرسه. وإليك أهم النتائج التي توصلت إليها:

أولا: القراءات القرآنية وحيٌ منزل من الله، ولم تكن من اجتهاد رسول الله ﷺ، واختلاف القراءات اختلاف تنوع لا اختلاف تعارض وتناقض.

ثانيا: قراءات الأئمة السبعة ليست هي الأحرف السبعة، وإنما هي قراءات أئمة سبعة، وهي جزء من الأحرف السبعة. على رأي الجمهور.

ثالثا: إن تطور علم القراءات ونشـــأته كان منذ بداية نزول القرآن. والصـــحابة وأعلام القراء حتى عصـــر ابن الجزري كانوا علماء هذه الأمة. ومن أعرف الناس بعلوم العربية وفنون الرواية، والحديث، والتفسير وسائر العلوم.

رابعا: القراءات مصدر لتقنين النحو، وضبط قواعده، ولا يصح أن يُحكم عليها بما قرره النحاة من قواعد على أساس بيت مجهول القائل أو عبارة قالها عربي في البادية.

خامسا: مدى اهتمام الأمة الإسلامية بالقرآن الكريم وقراءاته الـــمختلفة، وانقطاع بعض العلماء لتلقي القراءات وتعليمها والتأليف فيها.

ومن أهم التوصيات والمقترحات التي أرجو أن تتحقق هي:

- ينبغي على الـــمسلمين أن يُلقِّنوا أولادهم القرآن منذ الصِّغر، وأن يُعوِّدوهم العناية به، لأنه المصدر الأول الذي به تعرف الشريعة الإسلامية الخالدة، وعلى الناشئة من أبناء المسلمين أن يتلقوا القرآن من أفواه القراء؛ لأن القراءة طريقة مأثورة عن رســـول الله ﷺ، والتقيد بها واجب شرعا.

- ينبغي للمعاهد والجامعات الحكومية وغير الحكومية وجمعيات تحفيظ القرآن في الدول الإسلامية أن تعتني بدراسة الوسائل الناجعة لنشر القرآن بين المسلمين على نطاق واسع لأنه السبيل الوحيد لرأب الصدع وتوحيد الصف وجمع الكلمة، وأن تُوضع لذلك مناهج جديدة تُعنى بالقرآن الكريم تلاوة واستحفاظا وتفسيرا وبيانا لأهم مسائل علوم القرآن والقراءات وتشجيع مدرسي القرآن الكريم برواتب ومكافآت تعينهم على أداء واجبهم.

وفي ختام هذا أقول: إن هذه محاولة متواضعة غاية التواضع. أردت أن أشارك بها في ميدان البحث العلمي، خدمة للدراسات القرآنية. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(1) صحيح البخاري = الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، 1422هـ، عدد الأجزاء: 9، 192/6، رقم الحديث:5027.

(2) سورة المجادلة، رقم الآية/22

(3) صحيح مسلم = المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، عدد الأجزاء: 5 ، 559/1، رقم الحديث:817.

(4) رواه مسلم، 549/1، رقم الحديث:798.

(5) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ص 62.

(6) معجم مقاييس اللغة، دار الفكر العربي بيروت، مادة قرأ، 5 / 79

(7) تاج العروس، مادة قرأ، 1 / 101

(8) أساس البلاغة، الزمخشري، 1 / 100 .

(9) لسان العرب، ابن منظور، 128/1.

(10) سورة القيامة، رقم الآية/17

(11) زاد المعاد (635/5).

(12) مباحث في علوم القرآن لمناع القطان، ص/20.

(13) البحر المحيط، 14/1.

(14) البرهان في علوم القرآن، 318/1.

(15) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص/3.

(16) لطائف الإشارات للقسطلاني، 170/1.

(17) مناهل العرفان، 405/1.
(18) البدور الزاهرة في القراءات العشر لعبد الفتاح القاضي، ص/7.
(19) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية، ص/66.
(20) القراءات وأثرها في التفسير والأحكام د. محمد بازمول، 112/1.
(21) مقدمات في علم القراءات د. محمد القضاة ود. أحمد شكري، ص/48.
(22) القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص/213، والقراءات وأثرها في التفسير والأحكام، 108/1.
(23) البرهان في علوم القرآن، 318/1، والقراءات القرآنية تاريخ وتعريف، ص/63.
(24) لطائف الإشارات للقسطلاني، 170/1 وانظر: القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، 112/1.
(25) أصول النحو العربي؛ محمد خير الحلواني، ص/37.
(26) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص/47.
(27) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو؛ للدكتور مهدي المخزومي، ص384.
(28) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص/138.
(29) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط؛ للدكتور عبد العزيز الدليمي، ص/80.
(30) المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، ص/157؛ بتصرف.
(31) إنباه الرواة على أنباه النحاة؛ للقفطي، 375/2.
(32) غاية النهاية في طبقات القراء؛ لابن الجزري، 613/1.
(33) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي؛ للدكتور محمود أحمد الصغير، ص/109.
(34) سورة المائدة، رقم الآية/38
(35) سورة الأعراف، رقم الآية/59
(36) سورة البقرة، رقم الآية/61
(37) سورة التوبة، رقم الآية/15
(38) سورة الفرقان، رقم الآية/18
(39) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، الدكتور محمود أحمد الصغير، ص/109، 110، وإعراب القرآن للنحاس، 107/3، 108.
(40) أصول النحو العربي؛ الدكتور محمد خير الحلواني، ص/37.
(41) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه؛ للدكتورة خديجة الحديثي، ص/51.
(42) سورة النساء، رقم الآية/1
(43) أصول النحو العربي؛ للدكتور محمود نحلة، ص/35،34.
(44) سورة البقرة، رقم الآية/37
(45) معاني القرآن للفراء؛ تحقيق أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، 28/1.
(46) موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص/25.

(47) موقف الفراء من القراءات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص/29، 30.
(48) سورة البقرة، رقم الآية/78
(49) معاني القرآن؛ للفراء، 49/1.
(50) موقف الفراء من القرارات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص/34.
51 سورة الأنعام، رقم الآية/137
52 معاني القرآن للفراء، 357/1، 358.
53 معاني القرآن، للأخفش، 81/2، 82.
54 موقف الفراء من القرارات المتواترة في كتابه معاني القرآن؛ للدكتور محسن هاشم درويش، ص/35، 36.
55 المدارس النحوية؛ للدكتور شوقي ضيف، ص/223.
56 أصول النحو العربي؛ لمحمد خير الحلواني، ص/37.
57 معاني القرآن؛ للأخفش، 45/1، 51/1،
58 أثر القرآن والقراءات في النحو العربي لمحمد سمير اللبدى: ص 347-369
59 سورة غافر، رقم الآيتان/36، 37
60 شرح ألفية ابن مالك للأشموني، 312/3 – 313
61 شرح ألفية ابن مالك للأشموني، 312/3 – 313
62 شرح ألفية ابن مالك للأشموني، 312/3 – 313
63 شرح شواهد الأشموني للصبيني، 312/3
64 سورة عبس، رقم الآيتان/3، 4
65 سورة البقرة، رقم الآية/284
66 النشر، 237/2
67 تفسير البحر المحيط، 360/2، معجم القراءات القرآنية، 230/1
68 سورة الأعراف، رقم الآية/186
69 أوضح المسالك لابن هشام، 195/3، معجم القراءات القرآنية، 426/2
70 ديوانه، ص/105 – 106
71 شرح ألفية ابن مالك لوشموني، 24/4
72 سورة المائدة، رقم الآية/71 ، النشر، 255/2
73 شرح ألفية ابن مالك للأشموني، 283/3، معجم القراءات القرآنية، 231/2
74 سورة الرعد، رقم الآية/7
75 سورة النساء، رقم الآية/100، البحر المحيط، 337/3
76 مغني اللبيب، ابن هشام، 191/1
77 سورة هود، رقم الآية/111، الإنصاف، ص/134

78 النشر، 290/2
79 سورة الأعراف، رقم الآية/194
80 شرح ألفية ابن مالك للأشموني، 255/1، الكشاف، الزمخشري، 138/2
81 أثر القرآن والقراءات لمحمد سمير اللبدي، ص/350-351
82 هذا البيت من مشطور الرجز غير منسوب لأحد. وهو مذكور عند السيوطي: الهمع الهوامع، 171/2
83 سورة يس، رقم الآية/29
84 سورة الأحقاف، رقم الآية/25
85 أوضح المسالك، لابن مالك، 259/1
86 سورة النساء، رقم الآية/1
87 شرح الألفية للأشموني، 114/3، ومعجم القراءات، 104/2
88 سورة البقرة، رقم الآية/220
89 شواهد التوضيح، ابن مالك، ص/133
90 سورة إبراهيم، رقم الآية/37
91 شرح الألفية للأشموني، 214/2، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص/68
92 البرهان للزركشي، 234/4
93 سورة الروم، رقم الآية/4، معجم القراءات، 64/5
94 المقتضب للمبرد، 207/4
95 سورة سبأ، رقم الآية/10، النشر، 349/2
96 أوضح المسالك، ابن هشام، 87/3
97 سورة الإنسان، رقم الآية/4، البدور الزاهرة، كتاب الشيخ عبد الفتاح القاضي، ص/332
98 سورة نوح، رقم الآية/23، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه، ص/162
99 شرح الألفية، الأشموني، 275/3
100 سورة البقرة، رقم الآية/214
101 مغني اللبيب لابن هشام، 126/1
102 سورة الرعد، رقم الآية/23
103 شرح الألفية، الأشموني، 82/2، وقائله علقمة بن عبدة الفحل، ديوانه، ص/133
104 سورة الكهف، رقم الآية/79
105 شرح الألفية للأشموني، 71/2، والبحر المحيط، 154/6
106 سورة الأنبياء، رقم الآية/24، الإتقان، 176/1
107 شرح الألفية، للأشموني، 48/2
108 صحيح البخاري، كتاب التوحيد، باب كلام الرب مع جبريل، 195/8

109 البيت لأمية بن أبي الصلت، ديوانه، ص/48
110 سورة الأنبياء، رقم الآية/3
111 سورة الإسراء، رقم الآية/71، ومعجم القراءات، 332/3
112 شواهد التوضيح لابن مالك، ص/172
113 سورة الأنعام، رقم الآية/109
114 سورة الأنعام، رقم الآية/109 وهي قراءة أبي بن كعب، انظر: الكشاف للزمخشري، 44/2
115 مغني اللبيب لابن هشام، 251/1
116 سورة الزمر، رقم الآية/67
117 سورة الأنعام، رقم الآية/139، مختصر في شواذ القرآن، ص/41
118 شرح الألفية للأشموني، 181/2
119 سورة الأعراف، رقم الآية/182، البرهان للزركشي، ص/274
120 سورة المائدة، رقم الآية/119، النشر، 256/2
121 سورة الانفطار، رقم الآية/19، النشر، 399/2
122 مغني اللبيب لابن هشام، 353/2
123 سورة يس، رقم الآية/29
124 سورة الأحقاف، رقم الآية/25
125 أثر القرآن والقراءات لمحمد سمير اللبدي، ص/361
126 سورة غافر، رقم الآية/48
127 مغني اللبيب لابن هشام، 510/2
128 سورة البقرة، رقم الآية/283، البحر المحيط، 357/2
129 مغني اللبيب لابن هشام، 572/2
130 سورة العنكبوت، رقم الآية/25
131 إعراب القرآن للزجاج، 920/3، وقراءة الرفع لابن كثير وأبو عمرو والكسائي، والباقون من السبعة ينصبها، انظر: النشر، 343/2
132 أثر القرآن والقراءات للبدي، ص/364
133 سورة الشعراء، رقم الآية/82
134 سورة البقرة، رقم الآية/233
135 مغني اللبيب، ابن هشام، 30/1
136 قائله مجهول وهو في مجالس ثعلب، ص/390
137 سورة الأنبياء، رقم الآية/18، وانظر: البحر المحيط، 302/6
138 شرح الألفية للأشموني، 206/1

139 سورة ص، رقم الآية/3، وهي قراءة عيسى بن عمر. أنظر: البحر المحيط، 383/7
140 مغني اللبيب لابن هشام: 277/1
141 شرح الألفية لابن عقيل: 218/2
142 سورة الإنشراح، رقم الآية/1
143 البرهان للزركشي: 380/4
144 مغني اللبيب لابن هشام: 277/1
145 شرح الألفية للأشموني: 305/3
146 سورة البقرة، رقم الآية/117
147 أثر القرآن والقراءات للبدي: ص/336، 367
148 سورة طه، رقم الآية/63
149 مغني اللبيب لابن هشام: 38/1
150 سورة آل عمران، رقم الآيتان/79-80
151 معجم القراءات: 47/2